دراسة مقارنه لمعارف زراع البطاطس بقريتين مصريتين لشروط اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية الخاصة بتصدير البطاطس وآرائهم في آثارها الاقتصادية

د. صلاح أحمد محمود* د. محمد سيد محمد*

* معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

المستخلص

استهدفت الدراسة التعرف على مستوى معرفة الزراع لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي، وتحديد الفرق بين درجة معرفة زراع البطاطس بقريتي الدراسة لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي، والتعرف على آراء زراع البطاطس في الآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، وتحديد الفرق بين الدرجات المعبرة عن آراء زراع البطاطس للآثار الاقتصادية لتطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بقريتي الدراسة، والتعرف على المشكلات التي تواجه زراع البطاطس نتيجة تطبيق بنود الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

وقد أجريت الدراسة بقرية سيدنا سليمان بمنطقة النوبارية باعتبارها أحد أكبر المناطق الخالية من الأمراض خاصة العفن البني في البطاطس PEST FREE AREA (P.F.A)، وقرية طاليا بمحافظة المنوفية باعتبارها أحد أكبر المناطق المصابة بمرض العفن البني في البطاطس وهي خارج ال PEST FREE AREA (P.F.A) ، ثم تم اختيار عينة عشوائية مقدارها ٥٠ مزارعاً من قرية سيدنا سليمان، و١٠٠ مزارعاً من قرية طاليا، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية مع المبحوثين باستخدام استمارة استبيان أعدت خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدم العرض الجدولي بالتكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لوصف المؤشرات والآثار الاقتصادية المدروسة، واستخدم اختبار " t " لإيجاد الفروق بين المجموعتين (منطقتي الدراسة).

أهم نتائج الدراسة

١- أظهرت النتائج تباين في مستوى معرفة المبحوثين بشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي، كذلك تبين وجود فروق معنوية بين المبحوثين في القريتين من حيث درجة معرفتهم ببنود شروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.

٢- أظهرت النتائج زيادة في حجم الآثار الاقتصادية على صغار الزراع نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية كما عبرت عن ذلك آراء الزراع المبحوثين، كذلك تبين وجود فروق معنوية بين المبحوثين في القريتين من حيث الدرجة المعبرة

عن آرائهم في الآثار الاقتصادية لتطبيق الاتفاقية في جانبها الزراعي، وهو ما يشير إلى وجود آثار اقتصادية سلبية نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية.

٣- أظهرت النتائج وجود مجموعة من المشكلات يعاني منها زراع البطاطس بقريتي الدراسة كل على حدة نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي.

المقدمة والمشكلة البحثية

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني المصري باعتباره قطاعا مسئولا عن تحقيق الأمن الغذائي، ومصدرا رئيسيا لتوفير مدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، كما أنه يستوعب حوالي ٢٧% من حجم الأيدي العاملة في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى دور الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات حيث تبلغ مساهمتها نحو ١٤,٨% من جملة الصادرات السلعية غير البترولية، (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٩ : ١).

وقد كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي قد وصلت ٣١,٥% قبل تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم انخفضت إلى ٢٧,٥% ، وتزامن ذلك مع هذه السياسة عام ١٩٧٧، ثم واصل الانخفاض أيضا فيما بعد ليصل مع عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٦,٥%، في ظل اقتصاد السوق الحر، واستمر هذا المعدل في الانخفاض حتى وصل عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٨%، (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٨ :١٤).

وقد أعلنت الحكومة المصرية عن استراتيجية الزراعة حتى عام ٢٠١٧ وأكدت أنها تقوم على أساس تحقيق التنمية الزراعية عن طريق تحرير القطاع الزراعي من التدخل الحكومي، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تستند على فلسفة التحرير الاقتصادي، وإطلاق قوى السوق في شتى جوانب الحياة الاقتصادية، وتقوم هذه الاستراتيجية في المقام الأول على مبدأ التدرج في تحقيق الأهداف لمنع حدوث أية هزات اجتماعية داخل المجتمع، ولذلك انتهجت مصر عدة سياسات تتعلق بالنواحي السعرية والتسويقية والتمويلية والدعم والتجارة الخارجية، (استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٠٧- ٢٠١٧ : ٦ – ١٠).

وأهم هذه السياسات هي: تحرير أسعار المحاصيل الزراعية وإلغاء التوريد الإجباري، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وإلغاء احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، وإلغاء دعم أسعار فائدة القروض الزراعية، وسياسة الإصلاح المؤسسي والاتجاه نحو الخصخصة، وإصلاح التشريعات الزراعية، وتشجيع الاستثمار الزراعي، واستصلاح واستزراع الأراضي الزراعية.

وبذلك أضحى القطاع الزراعي هو أول قطاع تم تحريره في إطار برامج التحرر الاقتصادي، وتحقق تحرير الاقتصاد الزراعي المصري من كل صور التدخل الحكومي، وأصبح يدار وفقا لآليات السوق الحرة ومبدأ الميزة النسبية، وبات المزارع حرا في أن يزرع ما يشاء من محاصيل، ويسوق محصوله بالأسلوب الذي يراه ملائما، إلا أن ثمة حزمة من الآثار الاقتصادية ظهرت نتيجة تطبيق هذه السياسات التحررية دفعة واحدة على هذا القطاع، وما تم توقيعه وتنفيذه من اتفاقيات شراكة خاصة اتفاقية

المشاركة المصرية الأوروبية، التي تم التوقيع عليها عام ٢٠٠١ ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٤، وقد تضمن جانبها الزراعي القيام بتغيرات هيكلية في كافة أوجه النشاط الزراعي وتصدير الحاصلات الزراعية الهامة إلى الاتحاد الأوروبي، وهذه الآثار طالت حتما جميع أطراف العملية الإنتاجية الزراعية خاصة صغار المزارعين والمستهلكين، وهو ما يجب إدراكه من قبل الزراع أنفسهم، حيث يمثل إدراك هذه الآثار خطوة هامة لتلافي العواقب السلبية الناتجة عنها.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر من حيث الصادرات والواردات، فقد زاد حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي من حوالي ١١,٥ مليار يورو في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣,٣ مليار يورو في عام ٢٠٠٥ محققاً نسبة زيادة تصل إلى ١٦% مقارنة بمتوسط قدره ١٠ مليار يورو منذ عام ٢٠٠٠، ويأتي ذلك نتيجة لزيادة قيمة الصادرات المصرية إلى دول الإتحاد الأوروبي بنسبة ٢٢,٢% لتصل إلى ٥ مليارات يورو في عام ٢٠٠٥ مقابل ٤,١ مليار يورو في عام ٢٠٠٤، وفي نفس الوقت زادت قيمة الواردات المصرية من حوالي ٧,٣ مليار يورو في عام ٢٠٠٤ إلى ٨,٢ مليار يورو في عام ٢٠٠٥.

كما يستحوذ الإتحاد الأوروبي على ٢٨% من حجم التجارة الخارجية المصرية وعلى ٤٣% من إجمالي الصادرات المصرية كما أن أكثر من ٦٠% من التدفقات الاستثمارية المباشرة تأتى من دول الإتحاد الأوروبي سنويا. إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد مصدرا أساسيا وهاما للمساعدات الإنمائية التي لها أثر كبير في عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر، حيث قام بتنفيذ العديد من البرامج الإنمائية، (مركز الأرض لحقوق الإنسان ٢٠٠٨، ٣٧- ٤٣).

ولقد شملت اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي محاصيل عديدة أهمها الخضر والفاكهة والقطن والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف، ويعتبر محصول البطاطس أهم محاصيل الخضر من الناحية التصديرية للاتحاد الأوروبي بل ويعد المحصول الأول تصديريا له مقارنة بكافة المحاصيل الزراعية.

وتنتشر زراعة البطاطس في محافظات البحيرة والمنوفية ومنطقة النوبارية والدقهلية والغربية والقليوبية في الوجه البحري وفي محافظة الجيزة والمنيا في مصر الوسطى، ويندر زراعة البطاطس في مصر العليا إلا أنه يزرع منها في مساحات متفرقة.

وتبلغ المساحة التي تزرع بالبطاطس في مصر حوالي ٣٢٥ ألف فدان سنوياً موزعة على ثلاث عروات (صيفية – خريفية – شتوية) للاستهلاك المحلى والتصدير بمتوسط إنتاجية قدره ٨,٥ طن/فدان. ويقدر حجم الإنتاج السنوي منها نحو ٢ مليون طن تقريباً، وقد تم تصدير نحو ٣٣٤ ألف طن عام ٢٠٠٨، منها ١٩٧ ألف طن للاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٥,٨% من الكمية المصدرة من المحصول، (الحجر الزراعي المصري، ٢٠٠٨، بيانات غير منشورة)

ولما كانت الصادرات بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة تمثل إحدى الأسس الهامة للسياسة الاقتصادية في مصر، حيث ينظر إليها على أنها قاطرة التنمية وبأن إحياءها سيؤدي إلى النجاح في التغلب على معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل الميزان التجاري والبطالة وتحديث الاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على دخول اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية إلى حيز التنفيذ إلا أنه ظهرت العديد من المشكلات التي تعترض طريق صغار المزارعين المصريين في الاستفادة من بنود هذه الاتفاقية في شقها الزراعي نتيجة عدم وجود عدالة في المنافسة بين المزارع الأوروبي الذي يلقى كل الدعم والرعاية من الحكومات الأوروبية في كافة مراحل الإنتاج الزراعي، وبين المزارع المصري الذي ترك بمفرده ليواجه السوق المتوحش، بالإضافة إلى تخلي الحكومة المصرية عن دعمه بكافة أشكال الدعم المادي أو اللوجستي.

إن كل هذا يطرح العديد من التساؤلات البحثية الملحة حول مدى معرفة زراع البطاطس المصريين لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي؟ وما جدوى تطبيقها؟ وما هي آثارها الاقتصادية على الزراع المصريين وأسرهم وبيئتهم المحلية؟.

كل هذا دعي إلي ضرورة إجراء تلك الدراسة من أجل استجلاء الحقيقة حول تلك التساؤلات والتعرف على مدى معرفة زراع البطاطس لبنود اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في شقها الزراعي، وتحديد آثار تطبيق تلك الاتفاقية من الناحية الاقتصادية على زراع البطاطس المصريين، وتحديد مشكلاتهم في هذا المجال لأخذها في الاعتبار عند التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات، أو عند التخطيط لتنفيذ برامج تنموية لصغار الزراع.

أهداف الدراسة:

اتساقاً مع مشكلة الدراسة السابق عرضها فقد تم صياغة أهداف الدراسة كما يلي:

١- **التعرف على مستوى معرفة الزراع لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.**
٢- **تحديد الفرق بين درجة معرفة زراع البطاطس بقريتي الدراسة لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.**
٣- **والتعرف على آراء زراع البطاطس في الآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.**
٤- **تحديد الفرق بين الدرجات المعبرة عن آراء زراع البطاطس بقريتي الدراسة للآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.**
٥- **التعرف على المشكلات التي تواجه صغار الزراع نتيجة تطبيق بنود الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.**

فروض البحث:

١- توجد فروق معنوية بين درجات معرفة الزراع بقريتي الدراسة لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.

٢- توجد فروق معنوية في الدرجات المعبرة عن آراء الزراع المبحوثين للآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بقريتي الدراسة.

وقد تم اختبار هذه الفروض في صورتها الصفرية.

الطريقة البحثية

منطقة البحث:

اختيرت منطقة النوبارية باعتبارها أحد أكبر المناطق الخالية من الأمراض خاصة العفن البني في البطاطس (PEST FREE AREA (P.F.A والتي يمكنها التصدير للاتحاد الأوروبي، كذلك فقد اختيرت محافظة المنوفية باعتبارها أحد أكبر المناطق المصابة بمرض العفن البني في البطاطس وهي خارج مناطق (PEST FREE AREA (P.F.A ، وقد اختيرت قرية سيدنا سليمان من قطاع غرب النوبارية باعتباره أكثر قطاعات النوبارية من حيث وجود صغار الزراع به والمتميزون في زراعة البطاطس لأغراض التصدير، بينما اختيرت قرية طاليا بمركز أشمون باعتبارها من أهم القرى التي تزرع البطاطس لغرض الإنتاج المحلي وكانت قبل تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية من أكبر القرى تصديراً للبطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.

شاملة البحث وعينته:

اقتصرت الدراسة على اختيار قريتين أحداهما تقع ضمن المنطقة المسموح لها بالتصدير للاتحاد الأوروبي وفق شروط اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وهي قرية سيدنا سليمان بمنطقة غرب النوبارية، والقرية الثانية غير مسموح لها بالتصدير لدول الاتحاد الأوروبي وفق شروط نفس الاتفاقية وهي قرية طاليا التابعة لمركز أشمون بمحافظة المنوفية حيث يتم استخدام المحصول للاستهلاك المحلي، وقد بلغ عدد زراع البطاطس في موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بقرية سيدنا سليمان حوالي ١٥٠ مزارعاً يمثلون شاملة زراع البطاطس بغرض التصدير بالقرية، وتم اختيار عينة ممثلة منهم بالطريقة العشوائية بلغت ٥٠ مزارعاً تمثل حوالي ٣٣% من شاملة زراع البطاطس بالقرية، وبالنسبة لقرية طاليا فقد بلغ عدد زراع البطاطس في موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالي ٣١٢ مزارعاً يمثلون شاملة زراعة البطاطس بالقرية، وتم اختيار عينة ممثلة منهم بالطريقة العشوائية بلغت ١٠٠ مزارعاً تمثل حوالي ٣٢% من إجمالي شاملة زراع البطاطس بالقرية.

وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة عن طريق استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية مع الزراع المبحوثين خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ وذلك بعد إجراء اختبار مبدئي للاستمارة على ٢٠ مبحوثاً من قرية البرانية بمحافظة المنوفية وقرية الأمل بقطاع غرب النوبارية حيث تماثل في ظروفهما القرى الأخرى التي أجريت بها هذه الدراسة، وقد اشتملت استمارة الاستبيان على أسئلة للتعرف على آراء زراع البطاطس فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية الناتجة من تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها

الزراعي، بالإضافة لجزء عن معرفة الزراع بشروط تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي، وجزء عن مشكلات زراع البطاطس بمنطقتي الدراسة.

التعريفات الإجرائية :

١- **آراء زراع البطاطس للآثار الاقتصادية**: يقصد بها في هذا البحث مدى تأثر زراع البطاطس لمجموعة التغيرات الاقتصادية التي طرأت عليهم نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية والتي استخدم في قياسها مجموعة من المؤشرات وهي: التفرغ للعمل الزراعي، والمكانة الاقتصادية للأسرة، والمستوى الاقتصادي للأسرة، ومتوسط إنتاجية فدان البطاطس، ومتوسط أسعار المحصول، التغير في مستلزمات الإنتاج الزراعي من حيث درجة توفرها وجودتها وأسعارها.

٢- **المكانة الاقتصادية**: يقصد بها في هذا البحث ملكية الزراع للأراضي الزراعية، والحيازة الحيوانية، وملكيتهم للمشروعات الصغيرة، وحالة مسكن المزارع.

٣- **جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي**: يقصد بها في هذا البحث مدى صلاحية وملائمة كل من التقاوي، والأسمدة، والمبيدات، والآلات الزراعية للغرض المراد استخدامها فيه.

المعالجة الكمية للبيانات:

أولا: - آراء زراع البطاطس للآثار الاقتصادية بعد تطبيق الاتفاقية:

١- التفرغ للعمل الزراعي :

تم قياس التفرغ للعمل الزراعي بثلاث فئات هي متفرغ تماماً للعمل الزراعي، ومتفرغ جزئيا، وغير متفرغ، وتم استقصاء رأي المبحوثين في مدى تفرغهم للعمل الزراعي حيث أعطيت درجات (٣، ٢، ١) على الترتيب.

٢- المكانة الاقتصادية:

وتم قياسه بأربعة بنود هي:

أ- <u>حيازة الأراضي الزراعية</u>

تم قياسها بالرقم الخام لعدد الأفدنة لدى المبحوث سواء كانت ملك أو إيجار أومشاركة.

ب- <u>الحيازة الحيوانية</u>

تم قياسها من خلال حيازة المبحوث من الجاموس أو الأبقار أو الأغنام، أوالدواجن سواء ملك أومشاركة، وقد تم تحويل هذه الأعداد لوحدات حيوانية حتى يمكن جمعها جبرياً (معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، تقدير الوحدات الحيوانية، ١٩٩٩).

ج- <u>ملكية المشروعات</u>

تم قياسها من خلال استجابتين هما: توجد المشروعات ، ولا توجد المشروعات حيث أعطيت درجات ٢، ١ على الترتيب.

د- <u>حالة المسكن</u>

تم قياسها من خلال أحد عشر مظهراً هي كما يلي:

أ- **حيازة المسكن:** وتم قياسها من خلال ثلاث استجابات هي: ملك، وإيجار، ومشاركة، حيث أعطيت درجات ٣، ٢، ١ على الترتيب.

ب- **عدد الأدوار:** وتم قياسها من خلال ثلاث استجابات هي: دور واحد، ودورين، وثلاث أدوار فأكثر، حيث أعطيت درجات ١، ٢، ٣ على الترتيب.

ج- **عدد الغرف بالمسكن:** وتم قياسها من خلال ثلاث استجابات هي: غرفة واحدة، وغرفتين، وثلاث غرف فأكثر، حيث أعطيت درجات ١، ٢، ٣ على الترتيب.

د- **نوع مادة البناء بالمسكن:** وتم قياسها من خلال خمسة استجابات هي: خرسانة، وطوب أحمر، وطوب ني، وطوب أحمر مع ني، وحجر، حيث أعطيت درجات ٥، ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب.

هـ- **نوع أرضية المسكن:** وتم قياسها من خلال أربعة استجابات هي: بلاط، و خشب، وأسمنت، وتراب، حيث أعطيت درجات ٤ ، ٣، ٢، ١ على الترتيب.

و- **نوع دهان الحوائط:** وتم قياسها من خلال أربعة استجابات هي: زيت، وجير، وعلى المحارة، على الطوب، حيث أعطيت درجات ٤ ، ٣، ٢، ١ على الترتيب.

ز- **سقف المسكن:** وتم قياسها من خلال ثلاث استجابات هي: أسمنت مسلح، وخشب، وبوص، حيث أعطيت درجات ٣، ٢، ١ على الترتيب.

ح- **مصدر مياه الشرب:** وتم قياسها من خلال خمسة استجابات هي: حنفية بالمنزل، وحنفية عمومية، وطلمبة خارج المنزل، وطلمبة عامة بالقرية، وترعة، حيث أعطيت درجات ٥، ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب.

ط- **الصرف الصحي:** وتم قياسه من خلال أربعة استجابات هي: مجاري عمومية، وترنش، وحفرة برميلية، ولا يوجد، حيث أعطيت درجات ٤ ، ٣، ٢، ١ على الترتيب.

ي- **وجود دورة مياه بالمنزل:** تم قياسها من خلال استجابتين هما: توجد دورة مياه، ولا توجد دورة مياه حيث أعطيت درجات ٢، ١ على الترتيب.

ك- **وجود كهرباءْ بالمنزل:** تم قياسها من خلال استجابتين هما: توجد كهرباء، ولا توجد حيث أعطيت درجات ٢، ١ على الترتيب.

٣- المستوى الاقتصادي للأسرة:

استخدم في قياسها أربعة معايير هي: ملكية الأجهزة الكهربائية والمنزلية، والإنفاق على متطلبات الأسرة، و توفير جزء من الدخل(الادخار)، وتنوع مصادر الدخل الأسري، وتم استقصاء رأي المبحوثين عن التغير كنتيجة لتطبيق الاتفاقية في كل بند سواء كان بالزيادة، أو عدم التغير، أو النقص، وأعطيت الدرجات ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب، وقد بلغ الحد الأدنى لهذا الأثر ٤ درجات، وحده الأعلى ١٢ درجات، وتم توزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم في هذا الأثر إلى ثلاث فئات هي: مستوى مرتفع (١٠ – ١٢ درجة) ، ومستوى متوسط(٧ – ٩ درجات) ، ومستوى منخفض(٤ – ٦ درجات)

٤- متوسط إنتاجية الفدان:

استخدم في قياسها معيار واحد هو متوسط إنتاجية الفدان من محصول البطاطس، وتم استقصاء رأي المبحوثين عن التغير فيه كنتيجة لتطبيق الاتفاقية سواء كان التغير بالزيادة، أو عدم التغير، أو النقص، وأعطيت الدرجات ٣ ، ٢ ، ١ على

الترتيب، وقد بلغ الحد الأدنى لهذا الأثر درجة واحدة، وحده الأعلى ٣ درجات، وتم توزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم في هذا الأثر إلى ثلاث فئات هي: زاد (٣ درجات) ، ولم يتغير (درجتين) ، وقل(درجة واحد).

٥- متوسط أسعار المحصول:

استخدم في قياسها معيار واحد هو متوسط أسعار محصول البطاطس، وتم استقصاء رأي المبحوثين عن التغير فيه كنتيجة لتطبيق الاتفاقية سواء كان التغير بالزيادة، أو عدم التغير، أو النقص، وأعطيت الدرجات ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب، وقد بلغ الحد الأدنى لهذا الأثر درجة واحدة، وحده الأعلى ٣ درجات، وتم توزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم في هذا الأثر إلى ثلاث فئات هي: زاد (٣ درجات) ، ولم يتغير (درجتين) ، وقل (درجة واحد).

٦- مستلزمات الإنتاج الزراعي:

استخدم في قياس سبعة مستلزمات من الإنتاج الزراعي وهي: التقاوي، والأسمدة، والمبيدات، والآلات الزراعية، ومياه الري، والعمالة الزراعية، وتسويق المحصول من خلال ثلاثة معايير هي مدى توافر المستلزم، وجودته، وأسعاره، وتم استقصاء رأي المبحوثين عن التغير في كل معيار من هذه المعايير سواء كان بالزيادة، أو عدم التغير، أو النقص، وأعطيت الدرجات ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب.

فبالنسبة لأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي فقد بلغ الحد الأدنى لهذا الأثر ٥ درجات، وحده الأعلى ١٥ درجات، وتم توزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم في التغير في الأسعار إلى ثلاث فئات هي: زاد (١٢ – ١٥ درجة) ، و لم يتغير (٩ – ١١ درجات) ، وقل (٥ – ٨ درجات)

و بالنسبة لمدى توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي فقد بلغ الحد الأدنى لهذا الأثر ٧ درجات، وحده الأعلى ٢١ درجات، وتم توزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم في التغير في الأسعار إلى ثلاث فئات هي: زاد (١٧ – ٢١ درجة) ، ولم يتغير (١٢ – ١٦ درجات) ، وقل (٧ – ١١ درجات)

وبالنسبة لجودة مستلزمات الإنتاج الزراعي فقد بلغ الحد الأدنى لهذا الأثر ٤ درجات، وحده الأعلى ١٢ درجات، وتم توزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم في التغير في الأسعار إلى ثلاث فئات هي: زاد (١٠ – ١٢ درجة) ، و لم يتغير (٧ – ٩ درجات) ، وقل (٤ – ٦ درجات).

وحتى يمكن جمع الدرجات الخاصة بالآثار الاقتصادية سابقة الذكر ونتيجة اختلاف وحدات القياس فقد تم تحويل هذه الدرجات الخام إلى درجات معيارية حتى يمكن المقارنة بينها في كل من منطقتي الدراسة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الدرجة المعيارية} = \frac{\text{الدرجة الخام للمبحوث} - \text{المتوسط الحسابي}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

ثانيا: معرفة الزراع بشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي

تضمنت استمارة الاستبيان سؤالا عن مدى معرفة المبحوثين لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي (والتي تمثل أهم البنود الزراعية في اتفاقية المشاركة

المصرية الأوروبية)، عن طريق تحديد درجة معرفتهم ببنودها من خلال ست بنود تخص محصول البطاطس من خلال استجابتين هما: نعم، ولا حيث أعطيت درجات ٢، ١ على الترتيب لكل بند من البنود الست المدروسة، وعن طريق جمع هذه الدرجات نحصل على درجة تعبر عن معرفة المبحوثين بشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي (الجانب الزراعي لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية)، حيث بلغ الحد الأدنى لدرجات معرفتهم بشروط تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي ٦ درجات، والحد الأقصى ١٢ درجة، وعلى هذا فقد تم تقسيم المبحوثين وفقاً لدرجة معرفتهم بشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي إلى أربعة مستويات هي: لا يعرف(حتى٤ درجات)، ومعرفة منخفضة(من ٥ حتى ٧ درجات)، ومعرفة متوسطة (من ٨ درجات–١٠ درجات)، ومعرفة مرتفعة (١١درجة فأكثر).

ثالثا:المشكلات التي تواجه صغار الزراع نتيجة تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

تضمنت استمارة الاستبيان سؤالاً عن المشكلات التي تواجه صغار الزراع نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في شقها الزراعي وخاصة محصول البطاطس وقد تم التعبير عنها بطريقة وصفية باستخدام التكرارات والنسب المئوية.

أدوات التحليل الإحصائي:

استخدم في عرض البيانات العرض الجدولي بالتكرارات والنسب المئوية، بالإضافة للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كذلك استخدم اختبار " t " لإيجاد الفروق بين المجموعتين (منطقتي الدراسة).

النتائج ومناقشتها

أولاً: مستوى معرفة زراع البطاطس بشروط التصدير للاتحاد الأوروبي.

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (١) انخفاض في مستوى معرفة الزراع المبحوثين ببنود هذه الشروط، وإن كان هناك ارتفاع نسبي في مستوى معرفة زراع البطاطس ببنود هذه الشروط في قرية سيدنا سليمان مقارنة بقرية طاليا، ففي قرية سيدنا سليمان بلغ متوسط درجات معرفتهم بشروط التصدير للاتحاد الأوروبي ٨,٠٤ درجة بنسبة ٦٧%، بينما بلغ متوسط درجات معرفة زراع قرية طاليا ٦,٥٦ درجة، بنسبة ٥٤,٧%.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٢) أن ٥٢% من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان لا يعرفون شروط التصدير للاتحاد الأوروبي، و١٢% كانت معرفتهم منخفضة، و٢٤% كانت معرفتهم متوسطة في حين كان ١٢% منهم معرفتهم مرتفعة، وفي المقابل كان ٦٢ % من المبحوثين بقرية طاليا لا يعرفون هذه الشروط، و٦% كانت معرفتهم منخفضة، و٦% كانت معرفتهم متوسطة في حين كان ٢٦% منهم معرفتهم مرتفعة.

ثانياً: الفرق بين درجة معرفة زراع البطاطس لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي

لدراسة الفروق بين درجات معرفة المبحوثين لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي في كل من قريتي الدراسة استخدم اختبار (t)، حيث

أظهرت النتائج أن قيمة (t) المحسوبة قد بلغت ١,٩٢٦ ، وهي قيمة معنوية حيث كانت أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ١,٦٦٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين المبحوثين في القريتين من حيث درجة معرفتهم ببنود شروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.

وقد تكون هذه النتيجة منطقية نتيجة ارتباط قرية سيدنا سليمان بالتصدير للاتحاد الأوروبي وهو ما يجعل الزراع يسعون لمعرفة كل ما يتعلق بهذه الشروط التي تؤثر على مستوى تصديرهم لمحصول البطاطس، هذا بخلاف قرية طاليا التي حرمت من تصدير المحصول للاتحاد الأوروبي منذ فترة مما يجعلهم أقل اهتماما بالسعي للحصول على معلومات عن هذه الشروط.

ثالثا: آراء زراع البطاطس للآثار الاقتصادية الناتجة من تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

أظهرت النتائج تأثر صغار الزراع بالآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، ففي قرية سيدنا سليمان بلغ الحد الأدنى للدرجة الكلية المعبرة عن آراء الزراع للآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ٢٣,٧ درجة، والحد الأقصى ٣٧,٢ درجة بمتوسط حسابي قدره ٢٩,٢ درجة وانحراف معياري قدره ٣,٧٣ ، في حين بلغ الحد الأدنى للدرجة الكلية المعبرة عن آراء الزراع للآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية بقرية طاليا ٢٤,١١ درجة والحد الأقصى ٣٨,٤ درجة بمتوسط حسابي قدره ٣٠,١ درجة وانحراف معياري قدره ٣,٧٦.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٣) أن ٤٠ % فقط من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان كان آرائهم في الآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية منخفضة، و٣٤% منهم كان آرائهم في الآثار الاقتصادية متوسطة، في حين كان ٢٦ % منهم آرائهم في الآثار الاقتصادية مرتفعة، وفي المقابل كان آراء ٣٤ % من المبحوثين بقرية طاليا للآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية منخفض، و٣٦% منهم كان آرائهم للآثار الاقتصادية متوسط، و٣٠% منهم كان آرائهم مرتفعة، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع في حجم الآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في قريتي الدراسة وإن كانت في قرية طاليا أكثر من قرية سيدنا سليمان، أي أن القرية التي تصدر المحصول تقل فيها الآثار الاقتصادية السلبية عن القرية التي لا تصدر المحصول.

وعند دراسة هذه الآثار الاقتصادية من خلال المظاهر التي استخدمت في قياس هذه الآثار تبين ارتفاع في مستوى كل مظهر من هذه المظاهر السلبية في القرية التي استبعدت من تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي أكثر من القرية المسموح لها بالتصدير، حيث تبين الآتي:

١- <u>التفرغ للعمل الزراعي</u>

أشارت النتائج إلى ارتفاع في مستوى تفرغ الزراع في قريتي الدراسة للعمل الزراعي وكانت أكثر ارتفاعاً وبشكل نسبي في قرية سيدنا سليمان أكثر من قرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن التفرغ للعمل الزراعي بقرية سيدنا سليمان

درجة واحدة والحد الأقصى ٣ درجات بمتوسط حسابي قدره ٢,٥٢ درجة وانحراف معياري قدره ٠,٥٨٠ ، كذلك فقد بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن التفرغ للعمل الزراعي بقرية طاليا درجة واحدة والحد الأقصى ٣ درجة بمتوسط حسابي قدره ٢,٣٨ درجة وانحراف معياري قدره ٠,٤٩٠ .

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٤) أن ٥٦ % من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان كانوا متفرغين للعمل الزراعي بشكل تام، و٤٠ % منهم كانوا متفرغين للعمل الزراعي بشكل جزئي، و٤% منهم غير متفرغين للعمل الزراعي، وفي المقابل كان ٣٨ % من المبحوثين بقرية طاليا كانوا متفرغين للعمل الزراعي بشكل تام، و٤٠% منهم متفرغين للعمل الزراعي بشكل جزئي، و٢٢% منهم غير متفرغين للعمل الزراعي، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع في مستوى التفرغ للعمل الزراعي بقرية سيدنا سليمان التي تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أكثر نسبياً من قرية طاليا التي لا تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي، ويمكن تفسير ذلك بأن القرية التي تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي يزيد الدخل من زراعة المحصول فيها عن القرية الأخرى التي لا تصدر المحصول وهو ما يجعل المزارعون يتفرغون للعمل الزراعي الذي يدر عليهم دخلاً عالياً ولو بشكل نسبي مقارنة بالقرية التي لا تصدر المحصول، وبالتالي فإن تطبيق شروط اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي أثر بشكل سلبي على معدل التفرغ للعمل الزراعي نتيجة انخفاض الدخول من زراعة محصول البطاطس في قرية طاليا غير المصدرة.

٢- <u>المكانة الاقتصادية للأسرة</u>

استخدم في قياس هذا البند أربعة مؤشرات اقتصادية هي: حيازة الأراضي الزراعي، والحيازة الحيوانية، وملكية مشروعات زراعية، وحالة المسكن.

<u>أ- حيازة الأراضي الزراعية</u>

قد أشارت النتائج إلى ارتفاع في مستوى حيازة الأراضي الزراعية بقرية سيدنا سليمان أكثر من قرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى لهذه الحيازة بقرية سيدنا سليمان ٢٤ قيراط (فدان) والحد الأقصى ٣٦٠ قيراط (١٥ فدان) بمتوسط حسابي قدره ١٢٧,٨ قيراط وانحراف معياري قدره ١١٠,٢ ، وفي المقابل فقد بلغ الحد الأدنى لحيازة الأرض الزراعية بقرية طاليا ٧ قيراط والحد الأقصى ٢٦٣ (١١فدان تقريباً) بمتوسط حسابي قدره ٧٠,٩٢ قيراط وانحراف معياري قدره ٦٩,٦١ .

وفي الواقع فإنه لا يمكن اعتبار أن تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية كانت سبباً في ارتفاع مؤشر حيازة الأراضي الزراعي بقرية سيدنا سليمان أكثر من قرية طاليا وذلك لأن قرية سيدنا سليمان هي من الأراضي الجديدة بمنطقة النوبارية وهي أراضي خريجين قامت الدولة ببيعها وتوزيعها للشباب بمساحات لا تقل عن ٣ أفدنة بينما أراضي قرية طاليا هي أراضي قديمة تعاني من التفتيت الحيازي منذ سنوات طويلة، لكن يمكن أن يؤثر تطبيق هذه الاتفاقية في انخفاض الدخل من الزراعة وهو ما يجبر بعض الزراعي على بيع أراضيهم واستثمار ثمنها في مشروعات أخرى قد تكون استهلاكية أكثر منها إنتاجية.

ب- حيازة الحيوانات الزراعية

قد أشارت النتائج إلى ارتفاع في مستوى حيازة الحيوانات الزراعية بقرية سيدنا سليمان أكثر من قرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى لحيازة الحيوانية بقرية سيدنا سليمان ٢,١٠ وحدة حيوانية والحد الأقصى ٢٢,٦٠ وحدة حيوانية بمتوسط حسابي قدره ٨,٥٨ وحدة حيوانية وانحراف معياري قدره ٥,٧٧ ، وفي المقابل فقد بلغ الحد الأدنى لحيازة الحيوانات الزراعية بقرية طاليا ١,١٢ وحدة حيوانية والحد الأقصى ٧,٩٠ وحدة حيوانية بمتوسط حسابي قدره ٢,٩٦ وحدة حيوانية وانحراف معياري قدره ٢,٥٧ .

وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع في مستوى حيازة الزراع من الحيوانات الزراعية بقرية سيدنا سليمان المصدرة للبطاطس أكثر من قرية طاليا غير المصدرة للمحصول، ويمكن تفسير ذلك بأنه نتيجة الارتفاع النسبي في دخول الزراع من زراعة البطاطس في القرية المصدرة للمحصول يتيح لهم فرصة أكبر لشراء وتربية حيوانات زراعية أكثر من القرى غير المصدرة للمحصول والتي يقل فيها الدخل من زراعة البطاطس نتيجة منعها من التصدير، وبالتالي فهذا يمثل أثراً اقتصادياً سلبيا نتيجة تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي.

ج- ملكية مشروعات الزراعية

أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبي في مستوى ملكية المشروعات الزراعية بقرية سيدنا سليمان مقارنة بقرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى لملكية المشروعات الزراعية بقرية سيدنا سليمان درجة واحدة والحد الأقصى درجتان بمتوسط حسابي قدره ١,٥٠درجة وانحراف معياري قدره ٠,٥٠٥، وفي المقابل فقد بلغ الحد الأدنى لملكية المشروعات الزراعية بقرية طاليا درجة واحدة والحد الأقصى درجتان بمتوسط حسابي قدره ١,١٠ درجة وانحراف معياري قدره ٠,٣٠٣ .

وتشير هذه النتائج إلى الارتفاع النسبي في مستوى ملكية المشروعات الزراعية بقرية سيدنا سليمان المصدرة للبطاطس مقارنة بقرية طاليا غير المصدرة للمحصول، وقد يعزى ذلك إلى أنه نتيجة الارتفاع النسبي في دخول الزراع من زراعة البطاطس في القرية المصدرة للمحصول يتيح لهم فرصة أكبر لإقامة وامتلاك مشروعات زراعية جديدة أكثر من القرى غير المصدرة للمحصول والتي يقل فيها الدخل من زراعة البطاطس نتيجة منعها من التصدير، وبالتالي فهذا يمثل أثراً اقتصادياً سلبيا نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي.

د- حالة المسكن

قد أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبي في مستوى مساكن المبحوثين بقرى الدراسة، وكان الارتفاع أكثر في قرية طاليا مقارنة بقرية سيدنا سليمان، حيث بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن حالة المسكن بقرية سيدنا سليمان ١١ درجة والحد الأقصى ٣٤ درجة بمتوسط حسابي قدره ٢٧,١٤ درجة وانحراف معياري قدره ٣,٩,٦، وفي المقابل فقد بلغ الحد للدرجة المعبرة عن حالة المسكن بقرية طاليا ١١ درجة واحدة والحد الأقصى ٣٤ درجة بمتوسط حسابي قدره ٣٠,١٦ درجة وانحراف معياري قدره ٣,٣٥.

وفي الواقع لا يعبر هذا الارتفاع في مستوى حالة المساكن بقرية طاليا مقارنة بقرية سيدنا سليمان إلى الآثار السلبية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في شقها الزراعي، ولكن يعزى هذا الارتفاع نتيجة قرب قرية طاليا من محافظات القاهرة الكبرى والمدن الحضرية الأخرى القريبة منها بالإضافة لعمل الكثير منهم في هذه المدن سواء في العمل الحرفي أوالوظيفي وهو ما يجعل الزراع يسعون لاستخدام وامتلاك قدر أكبر من الخدمات والرفاهية المنزلية أكثر من سكان قرية سيدنا سليمان البعيدة عن المناطق الحضرية بالإضافة إلى أن المساكن التي يقطنها الزراع بقرية سيدنا سليمان هي في الغالب المساكن التي تسلموها من الحكومة عند استلامهم لأراضيهم مع بعض التغييرات والإنشاءات التي قاموا بعملها منذ حصولهم على هذه المساكن.

٣- <u>المستوى الاقتصادي للأسرة</u>

أشارت النتائج إلى تقارب في المستوى الاقتصادي للأسرة في قريتي الدراسة وكانت أكثر ارتفاعاً وبشكل نسبي بسيط في قرية سيدنا سليمان مقارنة بقرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن المستوى الاقتصادي بقرية سيدنا سليمان ٦ درجات والحد الأقصى ١٢ درجات بمتوسط حسابي قدره ٩,٣٤ درجة وانحراف معياري قدره ٢,١٣٤، في حين بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن المستوى الاقتصادي بقرية طاليا ٥ درجات والحد الأقصى ١٢ درجة بمتوسط حسابي قدره ٩,٣٢ درجة وانحراف معياري قدره ١,٦٣٤.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٥) أن ٨ % من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان كانوا ذوي مستوى اقتصادي منخفض، و٤٨ % منهم ذوي مستوى اقتصادي متوسط، و٤٤% منهم ذوي مستوى اقتصادي مرتفع، وفي المقابل كان ١٢ % من المبحوثين بقرية طاليا كانوا ذوي مستوى اقتصادي منخفض، و٤٨ % منهم ذوي مستوى اقتصادي متوسط، و٤٠% منهم ذوي مستوى اقتصادي مرتفع، وتشير هذه النتائج إلى تقارب في المستوى الاقتصادي بالقرية التي تصدر البطاطس والقرية التي لا تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن هذه النتائج توضح أن تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي تسبب في انخفاض نسبي في المستوى الاقتصادي بالقرى التي كانت تصدر المحصول في الماضي ومنعت من تصديره وفق شروط الاتفاقية حيث كانت هذه القرى ومنها طاليا تتميز بارتفاع نسبي في المستوى الاقتصادي، وفي المقابل لم تستطيع هذه الاتفاقية من خلال تطبيق بنودها أن ترتفع بالمستوى الاقتصادي للقرى المسموح لها بالتصدير.

٤- <u>متوسط إنتاجية الفدان</u>

أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبي في متوسط إنتاجية الفدان من محصول البطاطس في قرية سيدنا سليمان مقارنة بقرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن زيادة الإنتاجية بقرية سيدنا سليمان درجة واحدة والحد الأقصى ٣ درجات بمتوسط حسابي قدره ٢,٣٦ درجة وانحراف معياري قدره ٠,٥٦٣ ، وفي المقابل فقد بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن زيادة الإنتاجية بقرية طاليا درجة واحدة والحد الأقصى ٣ درجات بمتوسط حسابي قدره ٢,١٠ درجة وانحراف معياري قدره ٠,٩٠٦.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٦) زيادة في إنتاجية فدان البطاطس بقرية سيدنا سليمان منذ تطبيق الاتفاقية مقارنة بقرية طاليا حيث كانت نسبة زيادتها بقرية سيدنا سليمان ٤٦%، مقارنة بنسبة ١٨% بقرية طاليا، حيث يشير ذلك إلى ارتفاع في إنتاجية فدان البطاطس بالقرية المصدرة للمحصول مقارنة بالقرية غير المصدرة له منذ تطبيق هذه الاتفاقية وقد يكون ذلك نتيجة سعي زراع القرى المصدرة للمحصول إلى الحصول على أحدث نظم ووسائل زراعة وإنتاج البطاطس ومقاومة آفاتها خاصة مرض العفن البني في البطاطس وهذه الوسائل تساعدهم في تحسين إنتاجيتهم نتيجة الارتفاع النسبي في الدخول من زراعة المحصول المصدر كذلك باعتبار أن هذه الوسائل تمثل شروطاً لتصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.

٥- متوسط أسعار المحصول

أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبي في متوسط أسعار محصول البطاطس في قرية سيدنا سليمان مقارنة بقرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن زيادة الإنتاجية بقرية سيدنا سليمان درجة واحدة والحد الأقصى ٣ درجات بمتوسط حسابي قدره ٢,٣٤ درجة وانحراف معياري قدره ٠,٨٤٨ ، وفي المقابل فقد بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن زيادة الإنتاجية بقرية طاليا درجة واحدة والحد الأقصى ٣ درجات بمتوسط حسابي قدره ٢,٢٨ درجة وانحراف معياري قدره ٠,٦٠٧.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٧) زيادة نسبية في متوسط أسعار محصول البطاطس بقرية سيدنا سليمان منذ تطبيق الاتفاقية مقارنة بقرية طاليا حيث كانت نسبة زيادتها بقرية سيدنا سليمان ٥٨%، مقارنة بنسبة ٣٦% بقرية طاليا، حيث يشير ذلك إلى ارتفاع في متوسط أسعار محصول البطاطس بالقرية المصدرة للمحصول مقارنة بالقرية غير المصدرة له منذ تطبيق هذه الاتفاقية وذلك نتيجة الفروق الواضحة بين أسعار التصدير والأسعار المحلية رغم ارتفاع أسعار البطاطس في السوق المحلي خلال العامين الماضيين إلا أنها لا تقارن بأسعار تصدير المحصول والتي قد تزيد عن ١٥٠٠ دولار للطن.

٦- مستلزمات الإنتاج

تم دراسة مستلزمات الإنتاج الزراعي في قرى الدراسة من خلال دراسة أسعارها، ودرجة توافرها، ودرجة جودتها.

أ- أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي:

أشارت النتائج الخاصة بالتغير في أسعار مستلزمات الإنتاج منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي إلى ارتفاع في مستوى أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي منذ تطبيق هذه الاتفاقية في قريتي الدراسة وكانت أكثر ارتفاعاً وبشكل نسبي في قرية سيدنا سليمان مقارنة بقرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بقرية سيدنا سليمان ٥ درجات والحد الأقصى ٨ درجات بمتوسط حسابي قدره ٦,٠٤ درجة وانحراف معياري قدره ١,١٤٢، في حين بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن أسعار مستلزمات

الإنتاج الزراعي بقرية طاليا ٥ درجات والحد الأقصى ١٠ درجة بمتوسط حسابي قدره ٥,٨٥ درجة وانحراف معياري قدره ١,٥٠٣.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٨) عدم انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية حيث لم يشير أي من المبحوثين بقرى الدراسة إلى انخفاض هذه الأسعار منذ تطبيق هذه الاتفاقية، وقد ذكر ٨٤ % من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان أن أسعار مستلزمات الإنتاج قد زادت منذ تطبيق هذه الاتفاقية، وأشار ١٦ % منهم أنها لم تتغير، وفي المقابل ذكر ٨٠ % من المبحوثين بقرية طاليا أن أسعار مستلزمات الإنتاج قد زادت منذ تطبيق هذه الاتفاقية، وأشار ٢٠% منهم أنها لم تتغير منذ تطبيق هذه الاتفاقية.

وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي بكل من القرى التي تصدر والتي لا تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أي أن تطبيق هذه الاتفاقية قد تسبب في أضرار للطرفين المصدر وغير المصدر وإن كانت القرى غير المصدرة قد تأثرت أكثر من المصدرة للمحصول، وفي الواقع فإن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي لا يعزى فقد لتطبيق هذه الاتفاقية بل هناك عوامل كثيرة تسببت في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ولكننا بصدد رصد التأثيرات السلبية لتطبيق هذه الاتفاقية والتي تبين أنها أحد أسباب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.

ب- <u>توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي:</u>

أشارت النتائج الخاصة بالتغير في توفر مستلزمات الإنتاج منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي إلى انخفاض في درجة توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي منذ تطبيق هذه الاتفاقية في قريتي الدراسة وكانت أكثر انخفاضا وبشكل نسبي في قرية سيدنا سليمان مقارنة بقرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي بقرية سيدنا سليمان ٨ درجات والحد الأقصى ١٩ درجات بمتوسط حسابي قدره ١٤,٥٦ درجة وانحراف معياري قدره ٢,٠٠٢، في حين بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي بقرية طاليا ٩ درجات والحد الأقصى ١٩ درجة بمتوسط حسابي قدره ١٦,٤٣ درجة وانحراف معياري قدره ١,٩٧٣.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٩) أن ٤% فقط من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان قد ذكروا أن مستلزمات الإنتاج الزراعي قد قل توفرها منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، و٧٦ % منهم أشاروا إلى عدم تغير توفرها قبل أو بعد تطبيق هذه الاتفاقية، بينما ذكر ٢٠% منهم إلى زيادة توافر عناصر الإنتاج الزراعي منذ تطبيق هذه الاتفاقية، وفي المقابل ذكر ١٢ % من المبحوثين بقرية طاليا أن توفر مستلزمات الإنتاج قد انخفض منذ تطبيق هذه الاتفاقية، بينما ذكر ٥٨% منهم إلى عدم تغيرها، في حين ذكر ٣٠% منهم أنه قد زاد توافرها منذ تطبيق هذه الاتفاقية.

وتشير هذه النتائج إلى انخفاض في مستوى توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي بالقرى التي لا

تصدر البطاطس عن القرى التي تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أي أن تطبيق هذه الاتفاقية لم يساهم في زيادة توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي، لكن لا يمكن أن نعزي عدم توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي إلى تطبيق هذه الاتفاقية فقط فهناك عوامل أخرى أثرت بشكل مباشر في عدم توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي بالشكل الملائم.

ج- جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي:

أشارت النتائج الخاصة بالتغير في جودة مستلزمات الإنتاج منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي إلى انخفاض في درجة جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي منذ تطبيق هذه الاتفاقية في قريتي الدراسة وكانت أكثر انخفاضا وبشكل نسبي في قرية سيدنا سليمان مقارنة بقرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي بقرية سيدنا سليمان ٦ درجات والحد الأقصى ١٠ درجات بمتوسط حسابي قدره ٧,٨٤ درجة وانحراف معياري قدره ١,٠٩٥ ، في حين بلغ الحد الأدنى الفعلي للدرجة المعبرة عن جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي بقرية طاليا ٤ درجات والحد الأقصى ١١ درجة بمتوسط حسابي قدره ٨,٣٦ درجة وانحراف معياري قدره ١,٦٨٧.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (١٠) أن ٨% فقط من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان قد ذكروا أن مستلزمات الإنتاج الزراعي قد قلت جودتها منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، و٨٨ % منهم أشاروا إلى عدم تغير جودتها قبل أو بعد تطبيق هذه الاتفاقية، بينما ذكر ٤% منهم زيادة جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي منذ تطبيق هذه الاتفاقية، وفي المقابل ذكر ١٢ % من المبحوثين بقرية طاليا أن جودة مستلزمات الإنتاج قد انخفضت منذ تطبيق هذه الاتفاقية، بينما ذكر ٦٢% منهم إلى عدم تغيرها، في حين ذكر ٢٦% منهم أنه قد زادت جودتها منذ تطبيق هذه الاتفاقية.

وتشير هذه النتائج إلى عدم تغير جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي قبل أو بعد تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي بكل من القرى التي تصدر والتي لا تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أي أن تطبيق هذه الاتفاقية لم يساهم في رفع جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي، وقد يرجع ذلك لعوامل أخرى أثرت بشكل مباشر على جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي.

رابعاً: الفرق بين الدرجات المعبرة عن آراء زراع البطاطس للآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في قرى الدراسة

لدراسة الفرق بين الدرجات المعبرة عن آراء زراع البطاطس للآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي في كل من القريتين المدروستين استخدم اختبار (t)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (t) المحسوبة قد بلغت ١,٨٥١ ، وهي قيمة معنوية حيث كانت أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ١,٦٦ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين المبحوثين في القريتين من حيث درجة آثار الاقتصادية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة

المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي، وهو ما يشير إلى وجود آثار اقتصادية سلبية نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية.

خامساً: المشكلات التي تواجه صغار الزراع نتيجة تطبيق بنود الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

أولاً: مشكلات زراع قرية سيدنا سليمان

أظهرت النتائج الجدول رقم (١١) أن أهم المشكلات التي يعاني منها صغار الزراع بقرية سيدنا سليمان منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية كما تم ترتيبها وفق أهميتها من قبل الزراع هي: المشكلات المتعلقة بتسويق المحصول محلياً حيث ذكرها(٥٢%) من المبحوثين، تليها مشكلة قلة أسعار تصدير المحصول بنسبة(٣٦%)، ثم عدم توفر مياه الري صيفاً بنسبة(٣٤%)، ثم المشكلات المتعلقة بالقروض وعدم توفر القروض الميسرة بنسبة(٢٨%)، ومشكلة التعاقد مع الحيازات الكبيرة فقط والتي تزيد عن ٥ أفدنة بنسبة (٢٤%)، وعدم توفر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها بنسبة(٢٢%)، وارتفاع أجور العمالة الزراعية بنسبة (١٢%)، وعدم توفر مشرفين زراعيين بنسبة(١٠%)، وأخير فقد تساوت مشكلات ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية، وارتفاع أسعار إيجارات الأراضي الزراعي، وعدم مصداقية الشركات في التعاقد على التقاوي في نسبة واحدة هي(٦%).

ثانياً: مشكلات زراع قرية طاليا

أظهرت النتائج الجدول رقم (١١) أن أهم المشكلات التي يعاني منها صغار الزراع بقرية طاليا منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية كما تم ترتيبها وفق أهميتها من قبل الزراع هي: عدم توفر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها بنسبة(٧٤%)، تليها مشكلة عدم توفر مياه الري صيفاً بنسبة(٥٤%)، ثم المشكلات المتعلقة بتسويق المحصول محلياً حيث ذكرها(١٦%) من المبحوثين، تليها مشكلة عدم توفر مشرفين زراعيين بنسبة(١٢%)، ثم مشكلة ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بنسبة(١٠%)، وأخير فقد تساوت مشكلات، وارتفاع أسعار إيجارات الأراضي الزراعي ، وقلة أسعار بيع المحصول محلياً بنسبة، وارتفاع أجور العمالة الزراعية في نسبة(٨%).

الجداول

جدول رقم (١) توزيع المبحوثين بقرى الدراسة وفقاً لمتوسط درجة معرفتهم بشروط التصدير للاتحاد الأوروبي ونسبتها

القرى / المتوسط	الدرجة المتوسطة	%*
قرية سيدنا سليمان	٨,٠٤	٦٧
قرية طاليا	٦,٥٦	٥٤,٧

* حسبت النسبة المئوية لإجمالي عدد المبحوثين بكل قرية الحد الأقصى للدرجة ١٢ درجة

جدول رقم (٢) توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفتهم لشروط تصدير البطـاطس المصـرية للاتحاد الأوروبي

القرى / مستوى المعرفة	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
لا يعرف	٢٦	٥٢	٦٢	٦٢
معرفة منخفضة	٦	١٢	٦	٦
معرفة متوسطة	١٢	٢٤	٦	٦
معرفة مرتفعة	٦	١٢	٢٦	٢٦
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٣) توزيع المبحوثين في قريتي الدراسة وفقاً لمستوى آراء الزراع للآثار الاقتصادية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

القرى / مستوى آراء الزراع للآثار الاقتصادية	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
مستوى منخفض	٢٠	٤٠	٣٤	٣٤
مستوى متوسط	١٧	٣٤	٣٦	٣٦
مستوى مرتفع	١٣	٢٦	٣٠	٣٠
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٤) توزيع المبحوثين في قرى الدراسة وفقاً للتفرغ للعمل الزراعي

القرى / التفرغ للعمل الزراعي	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
متفرغ تماما	٢٨	٥٦	٣٨	٣٨
متفرغ جزئيا	٢٠	٤٠	٤٠	٤٠
غير متفرغ	٢	٤	٢٢	٢٢
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٥) توزيع المبحوثين بقريتي الدراسة وفقاً للمستوى الاقتصادي للأسرة

القرى / المستوى الاقتصادي	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
منخفض	٤	٨	١٢	١٢
متوسط	٢٤	٤٨	٤٨	٤٨
مرتفع	٢٢	٤٤	٤٠	٤٠
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٦) توزيع المبحوثين بقريتي الدراسة وفقاً لمتوسط إنتاجية فدان البطاطس

القرى / إنتاجية الفدان	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
زاد	٢٣	٤٦	١٨	١٨
لم يتغير	١٨	٣٦	٥٦	٥٦
قل	٩	١٨	٢٦	٢٦
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٧) توزيع المبحوثين بقريتي الدراسة وفقاً لمتوسط أسعار محصول البطاطس

القرى / أسعار المحصول	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
زادت	٢٩	٥٨	٣٦	٣٦
لم تتغير	١٢	٢٤	٥٦	٥٦
قلت	٩	١٨	٨	٨
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٨) توزيع المبحوثين بقريتي الدراسة وفقاً لأسعار مستلزمات الإنتاج

القرى / أسعار مستلزمات الإنتاج	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
انخفضت	–	–	–	–
لم تتغير	٨	١٦	٢٠	٢٠
ارتفعت	٤٢	٨٤	٨٠	٨٠
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٩) توزيع المبحوثين بقريتي الدراسة وفقاً لتوفر مستلزمات الإنتاج

القرى / توفر مستلزمات الإنتاج	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
قل	٢	٤	١٢	١٢
لم تتغير	٣٨	٧٦	٥٨	٥٨
زاد	١٠	٢٠	٣٠	٣٠
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٠) توزيع المبحوثين بقريتى الدراسة وفقاً لجودة مستلزمات الإنتاج

القرى / جودة مستلزمات الإنتاج	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
قلت	٤	٨	١٢	١٢
لم تتغير	٤٤	٨٨	٦٢	٦٢
زادت	٢	٤	٢٦	٢٦
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١١) المشكلات التي تواجه صغار الزراع بقريتي الدراسة منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

مشكلات قرية سيدنا سليمان	تكرار	%	مشكلات قرية طاليا	تكرار	%
عدم وجود فرص تسويق للمحصول محلياً.	٢٦	٥٢	عدم توفر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها	٧٤	٧٤
قلة أسعار تصدير المحصول.	١٨	٣٦	عدم توفر مياه الري صيفاً	٥٤	٥٤
عدم توفر مياه الري صيفاً.	١٧	٣٤	عدم وجود منافذ لتسويق المحصول محلياً	١٦	١٦
عدم توفر القروض الميسرة.	١٤	٢٨	عدم توفر مشرفين زراعيين	١٢	١٢
التعاقد مع الحيازات الكبيرة فقط والتي تزيد عن ٥ أفدنة.	١٢	٢٤	ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية	١٠	١٠
عدم توفر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها.	١١	٢٢	قلة أسعار بيع المحصول محلياً	٨	٨
ارتفاع أجور العمالة الزراعية.	٦	١٢	ارتفاع أسعار إيجارات الأراضي الزراعي	٨	٨
عدم توفر مشرفين زراعيين.	٥	١٠	ارتفاع أجور العمالة الزراعية	٨	٨
ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية.	٣	٦			
ارتفاع أسعار إيجارات الأراضي الزراعي.	٣	٦			
عدم مصداقية الشركات في التعاقد على التقاوي.	٣	٦			

المراجع

١- الحجر الزراعي المصري، بيانات زراعة وتصدير لمحصول البطاطس، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٨.

٢- تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، القاهرة،٢٠٠٨.

٣- مركز الأرض لحقوق الإنسان، اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية الزراعة.... الفرص والتحديات، سلسلة الأرض والفلاح ، العدد رقم (٤١)، القاهرة، ٢٠٠٨.

٤- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الفلاح والسياسات الزراعية المائية، المؤتمر السادس للحزب الوطني، القاهرة، ٢٠٠٩.

٥- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، إستراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ٢٠٠٧- ٢٠١٧، القاهرة، ٢٠٠٧.

٦- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، تقدير الوحدات الحيوانية، ١٩٩٩.

A Comparative Study of Potato Farmers Knowledge in Two Egyptian Villages Related To Potato Export Conditions of The Egyptian- European Convention And Their Opinions About Its Economic Effects

Dr. Salah Ahmed Mahmoud **Dr. Mohamed Sayed Mohamed**
Agricultural Extension& Rural Development Research Institute

ABSTRACT

The study aimed to identify the knowledge level of potato farmer regarding to the export conditions of potatoes to the European Union (EU), to determine the differences between the knowledge degrees of the farmers in the two villages to the study, to identify farmer opinions regarding the economic effects of the agricultural part of the Egyptian-European convention on then, and to identify the problems facing farmers since implementation of the Egyptian-European convention.

The study was conducted in the village of Sayedna Solomon in Nobariya area as one of the largest areas Pest Free Area (PFA), and village of Talia, Menofia Governorate as one of the largest areas outside the Pest Free Area (PFA) . a random sample was chosen of 50 farmers from Sayedna Solomon village and 100 farmers from Talia village.

Data were collected through personal interviews with respondents by using pre-tested questionnaires prepared specifically to achieve the study objectives.

Frequencies, percentages, mean, and standard deviation, in addition to "t" test were used to present and analysis data study.

The most important results of the study were:

1- There were a significant differences at 0.05 level between farmers' level of knowledge in the two studied villages regarding the export condition of potatoes to (EU).
2- There was increase in the negative economic effects on small farmers resulting from applying the Egyptian-European convention as the investigated farmers expressed, and the differences between the two studied villages were significant at 0.05 level.
3- There were main problems facing small farmers in the Sayedna Solomon village concerning the market of the crop locally, the low export prices, and the shortage of water for irrigation in summer, while the main problems in Talia village were concerning the lack and the high prices of the inputs, the irrigation problem, and the problem of marketing the crop locally.